أزمة اليوروزون وأثارها على الاقتصاد الجزائري

أ. عمر موساوي
جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة - الجزائر
Amormoussaoui7@Gmail.Com

أ. عدنان محريق
جامعة الوادي - الجزائر
Adnane@Gmail.Com

Received:2012 Accepted: 2012 Published: 2013

ملخص:

اليونان مثله مثل باقي الدول الأوربية الملقبة بالخنازير PIGS لم تقم بضبط ميزانيتها ولم تلتزم باتفاقية ماستخريت الموقعة من طرف دول الاتحاد الأوربي حيث اتضح حجم تلك الديون وعليه فإن هذه الدول كسرت الحاجز وتعدت كل الخطوط الحمراء التي حددتها المعاهدات التي شيدت هذا الصرح حيث بات من الواضح إفلاس اليونان بالنسبة 50٪ وكذلك إسبانيا إلى ما يقرب 20٪ وباقي الدول بالنسب قريبة من هذه النسبة وعليه يمكننا أن نطرح مجموعة من الأسئلة والتي تدخل في إطار مداخلتنا في البداية

- ما هي العملة الأوربية الموحدة اليورو ؟ وكيف تكونت هذه العملة ؟
- ما هي معايير الانضمام للإتحاد الأوربي ؟
- ما هي الأبعاد الفنية للأزمة الديون ودور الإتحاد الأوربي في تفاقمها؟
- وكيف تصرفت دول الإتحاد الأوربي تجاه الأزمة وما مدى كفاية المساعدات ؟
- وما هي جوانب الخلل في الوحدة الأوربية وما تأثير العوامل الخارجية على الإتحاد وما هي السيناريوهات المتعلقة بالمعالجة الأزمة في المستقبل؟

الكلمات الدالة: أزمة,الديون ,اليونان،التكتلات الاقتصادية, الجزائر ,الأورو، الإفلاس ، الديون السيادية ، العجز في الموازنة، منطقة اليورو

Résumes*:*

La crise de la dette publique grecque est issue de la crainte des créanciers de la Grèce sur sa capacité à rembourser sa dette publique ainsi que de payer les intérêts de cette dette. Elle résulte à la fois de la crise économique mondiale et de facteurs propres au pays : fort endettement (environ 120 % du PIB) en 2010, déficit budgétaire qui dépasse les 13 % du PIB[1]. Cette crise a été aggravée par le manque de transparence dont a fait preuve le pays dans la présentation de sa dette et de son déficit, notamment par la levée de fonds hors bilan, par le biais d'instruments financiers dans ce cadre nous proportions dans cette rapport et nous pouvons lui poser une série de questions qui sont dans le cadre de notre intervention au debut

- quelles sont la monnaie commune européenne l'euro? forme et comment cela change?

- quels sont les critères d'adhésion a l'union européenne?

- quelles sont les dimensions techniques de la crise de la dette et le rôle de l'union européenne dans l'aggravation? et comment ils ont agi envers les pays de la crise de l'union européenne et l'une assistance publique convenable?

- quels sont les déséquilibres de l'unité européenne et l'influence de facteurs extérieurs a l'union et quelles sont les scenarios pour le traitement de la crise dans l'avenir?

***Mots clés :** la crise , la zone euro. ,dette publique, intérêts , dette, déficit budgétaire*

تمهيد:

منذ انطلاق الثورة التاتشرية والريغانية[1] التي أطلقت العنان للمصارف وجعلت الاستدانة سهلة بغض النظر عن الضمانات التي من الممكن أن تكفل الديون، وبسبب سوء الممارسة الذي مارسته المصارف والذي استفادت منه الدول والشركات والأفراد وبات الاقتراض سهلا على من يريد أن يقترض بغض النظر عن إمكانية السداد وهو أصل الأزمة التي ضربت العديدة من الاقتصاديات في مختلف دول العالم منها اليونان "أزمة الديون اليونانية" والولايات المتحدة الأمريكية "الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية[2] للولايات المتحدة الأمريكية" حيث إن هذه الممارسات في اليونان كانت موجودة منذ سنة 1986 مثل باقي الدول الأخرى كالمكسيك[3] 1994 السويد 1995 روسيا 1998 البرازيل 2001 .... كل هذه الدول استفادت من إمكانية الاقتراض من غير الالتفات إلى إمكانية السداد، وعليه فإن هذه الدول المذكورة أنفا استدركت وقامت بضبط ماليتها بعد الانهيارات المالية التي حدثت لها، وعليه فاليونان مثله مثل بقي دول الأوربية الملقبة بالخنازير PIGS لم تقم بضبط ميزانيتها ولم تلتزم باتفاقية ماستخريت الموقعة من طرف دول الاتحاد الأوربي[4] حيث اتضح حجم تلك الديون وعليه فإن هذه الدول كسرت الحاجز وتعدت كل الخطوط الحمراء التي حددتها المعاهدات التي شيدت هذا الصرح حيث بات من الواضح إفلاس اليونان بالنسبة 50% وكذلك إسبانيا إلى ما يقرب 20% وباقي الدول بالنسب قريبة من هذه النسبة وعليه يمكننا أن نطرح مجموعة من الأسئلة والتي تدخل في إطار مداخلتنا في البداية:

- ✓ ما هي العملة الأوربية الموحدة اليورو؟ وكيف تكونت هذه العملة؟
- ✓ ما هي معايير الانضمام للإتحاد الأوربي؟
- ✓ ما هي الأبعاد الفنية للأزمة الديون ودور الإتحاد الأوربي في تفاقمها؟
- ✓ وكيف تصرفت دول الإتحاد الأوربي تجاه الأزمة وما مدى كفاية المساعدات؟
- ✓ وما هي جوانب الخلل في الوحدة الأوربية وما تأثير العوامل الخارجية على الإتحاد وما هي السيناريوهات المتعلقة بالمعالجة الأزمة في المستقبل؟
- ✓ وما مدى تأثير ها على الاقتصاد الجزائري في ظل التقلبات على الصعيد العربي وبروز الجبهة الاجتماعية كمطالب بتحسين المستوى المعيشي؟.

أولا: عموميات حول اليورو:

تعود بدايات إنشاء النظام النقدي الأوربي إلى تاريخ 05 مارس 1979 وذلك بهدف تحقيق الدول الأوربية استقراراً في صرف عملاتها الوطنية بعد انهيار النظام النقدي الدولي هدف النظام النقدي الأوروبي كان المحافظة

على استقرار العملات المحلية، لتحقيق هذا الهدف فقد تم إنشاء عملة نقد شكلية لحساب تصريف العملة تحت اسم الإيكو (ECU) [5]، التي من الممكن على المرء وصفها بأنها العملة الأوروبية الموحدة السابقة لليورو.

1. **نشأة اليورو**[6]: لم يكن إصدار اليورو وليد الصدفة وإنما لهدف إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي متكامل، حيث مر على ثلاثة مراحل متمايزة[7]:

1.1. **المرحلة الأولى 1990-1993**: تم إلغاء جميع القيود على التحركات المتعلقة برؤوس الأموال مابين الدول الأعضاء في جوان 1990 وبتحرير رؤوس الأموال بصورة كاملة، أصبح للسوق الأوربية الموحدة بعد مالي أعمق مما أدى إلى زيادة التوترات داخل نظام سعر الصرف لحزمة العملات في نطاق الهامش الضيق لآلية سعر الصرف، ولكن تم توسيع هوامش التذبذب[8] لتصل إلى 15%.

2.1. **المرحلة الثانية 1994-1998**: بدأت من خلال تأسيس المؤسسة النقدية الأوروبية، التي كانت سابقة لتأسيس البنك المركزي الأوروبي فيما بعد، ثم تم الاتفاق على تسمية العملة الجديدة باليورو (Euro) بدلا من الاسم القديم وذلك بعد مداولات طويلة، كانت هناك أسماء أخرى عديدة مقترحة، من بينها فرانك أوروبي، غولدن أوروبي، كرونا أوروبية، لكن اتفق المجتمعون على ألا تكون التسمية الجديدة للعملة المقترحة منسوبة لأي عملة متواجدة في أحد الدول الأعضاء، فتم اقتراح تسمية "يورو". في 13 ديسمبر 1996 حيث اتفق وزراء الإتحاد الأوروبي على معاهدة المحافظة على استقرار اليورو، التي نصت على محافظة الدول الأعضاء على استقرار اقتصادياتهم المحلية وبالتالي سعر صرف اليورو.

3.1. **المرحلة الثالثة 1999-2002**: حيث بدأت في جانفي 1999 عندما ثبتت إحدى عشر دولة سعر صرفها إلى اليورو وبالتالي أصبحت المرحلة الثانية والثالثة دعائم لنهوض بمعاهدة أو بميثاق مقدس يتضمن اتفاقية الاتحاد الأوربي "اتفاقية ماستريخت" مما أرسى أساس اليورو وحدد معايير اسمية محددة للتقارب الملائم لاقتصاديات المشاركين مستقبلا في اليورو حيث حددت هذه الاتفاقية مجموعة من المعايير للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوربية وهي:معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، عجز الموازنة، المديونية الحكومية.

2. **معايير الانضمام إلى الإتحاد الأوربي**: حددت اتفاقية ماستريخت مجموعة من المعايير للانضمام للوحدة النقدية الأوربية حيث يتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد الموافقة بالاقتراع كقادة عامة، كما يتعين أن تستجيب الدولة لمعايير التقارب الأربعة وهي:

- ألاّ يكون معدل التضخم مرتفعا بحيث يهدد استقرار أسعار السلع والخدمات؛
- تقليص أسعار الفائدة حتى يتسنى للقطاع الخاص زيادة استثماراته؛
- ألاّ يتعدى الحجم الأقصى للديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

- ألاّ يزيد عجز الميزانية على 3% من الناتج المحلي الإجمالي حسب ميثاق الاستقرار والنمو الذي وافق عليه مؤتمر قمة دبلن عام 1996 وبات من الضروري احترام هذه المعايير بصورة مستمرة وإلاّ تعرض البلد المخالف لغرامات مالية كبيرة.

وتطبيقا لهذه المعايير إلى خصوصية الاتفاقية تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي في تاريخ بدء التعامل باليورو 1-1-1999 باستثناء اليونان فأصبح عدد الأعضاء 11 دولة.

أما الدول الأخرى التي لم تتقدم لطلب العضوية فهي السويد الدانمارك وبريطانيا فان عملاتها تعامل معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو، أي حسب السوق ورغم أن بريطانيا خارج اليورو فإن اتفاقية ماستريخت منحتها حق الانضمام عندما تزول الأسباب التي تحول دون ذلك.

ثانيا: أزمة الديون اليونانية " أزمة اليورو- لاند "[9]:

يقول الكاتب الأميركي بول كروغمان إن شعورا بالخوف والسأم ينتابه بسبب المفاوضات الجارية في أوروبا في محاولة لاحتواء تفاقم أزمة الديون وعليه فاليونان مثل باقية الدول الأوربية الأخرى الموصوفة بالخنازير PIGS تعاني من مشكلة مزمنة في عجوزات على مستوى موازنتها حيث أنها لم تلتزم بما اتفق عليه في معاهدة ماستريخت التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

1. **وصف للأزمة الديون اليونانية:**

إن اليونان مثل باقية الدول الأوربية الأخرى الموصوفة بالخنازير [10] PIGS تعاني من مشكلة مزمنة في عجوزات في الموازنة وهذا كان أصلا مبدءا تقوم عليه كثير من الدول المتقدمة وهو التمويل بالعجز[11] وهو مبدءا مستقر عند جميع الدول الغربية فوقوع الأحدث 11 سبتمبر 2001 بدأت الأنظار تتجه إلى التعامل باليورو كعملة احتياط عالمية ذات ثقة لها قدرة على تعويض للدولار فارتفعت قيمته[12]، و هو ما سبب في أضرار لاقتصاديات الدول الأوربية خاصة الاقتصاد اليوناني الذي يعتمد على قطاعين مهمين هما الزراعة والسياحة التي أصبحت غير جاذبة بسبب الغلاء وظهور منافس عنيد هو الاقتصاد التركي التي يملك نفس المقومات المناخية ونفس الشواطئ ونفس الآثار والبعد التاريخي وخدماتها أكثر رخاء فأصبحت الوجهة إلى تركيا.

الشكل رقم (01): يوضح علاقة سعر الصرف اليورو مقابل الدولار من 2000-2010



Source : http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?

الشرح: حيث نلاحظ ارتفاع العملة الأوربية الموحدة مقابل الدولار في الفترة 2000-2010 بآلية تصاعدية وكان أوج هذا الارتفاع في ظل الأزمة المالية 2008 الولايات المتحدة الأمريكية وعندما بدأت الأزمة المالية تنتشر إلى باقي دول العالم بدأت العملة الأوربية في التدني في قيمتها تارة بسبب ضعف النمو الاقتصادي لهذه الدول عموما حيث أن الاقتصاد الألماني الرائد في الاقتصاد الأوربي مرشح لأن 0.5% معدل نمو في 2012 وهو ما يعكس حالة التباطؤ الاقتصادي التي يشهدها الأوربي بل حالة الخوف من الركود وتارة أخرى تظهر تطمينات تؤدي إلى ارتفاع هذه العملة إلى حد ما.

إن المشكلة في الاقتصاد اليوناني وكذلك في جميع الاقتصاديات الدول الغربية لا تكمن في حجم الدين وإنما تكمن في حجم الفائدة على الدين، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية وصل حجم الدين إلى ما يقارب[13]100% من الناتج الوطني الإجمالي في وصل 1945 إلى 120%، الآن العجز في الميزانية يناهز 10% وكان 1945 ما يقارب الضعف ولم تكن هناك مشكلة دخلت في فترة ازدهار بعدها وعليه فالمشكلة تكمن في مستوى الفائدة الذي متغير في الأصل ويعكس الثقة في الاقتصاد فإذا كان معدل الفائدة منخفض معناه الثقة مرتفعة في الدولة وفي قدرتها على السداد لديونها السيادية في الآجال المحددة حيث نجد أن الولايات المتحدة بالرغم من تخفيض مستوى تصنيفها الائتماني من A+++ إلى A++ من طرف وكالات التصنيف الائتماني ستاندار اند بورز لكن تصنيفها الائتماني بقي مرتفع وهو ما يعكس قدرتها على السداد بسبب قوة اقتصادها بالرغم من ارتفاع معدل الفائدة على ديونها السيادية لكن اليونان بالرغم من أن تشابه الحالة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى كإسبانيا إلا أنها لا تستطيع أن تستدين حيث معدل الفائدة على الديون اليونانية ارتفعت من 6% إلى 13% ويعود ذلك لعدة أسباب.

2. **أسباب أزمة اليورو- لاند:**

1.2. **السبب الأول**: أنها في البداية لم تلتزم بما اتفق عليه في معاهدة ماستريخت التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن بنود هذه الاتفاقية تنص على الاستقرار والنمو وعدم المساعدة دون القدر المسموح به في حالة وقوع خلل أو أزمة من هذا القبيل وهو ما يفسر عدم سرعة إيجاد الحلول من قبل دول الاتحاد الأوربي بما فيهم ألمانيا لأن المساعدة في مثل هذه الظروف ترهق كاهل الدولة وتفقد الحزب الحاكم الوعاء الانتخابي حيث أن ألمانيا اشترطت المساعدات بتدخل صندوق النقد الدولي كوسيط لالتزام ببنود الاتفاقيات المفروضة.

2.2. **السبب الثاني**: أن الأزمة المالية التي ضربت في سبتمبر 2008 جاءت في وقت غير مناسب لأن أكثر الدول كانت أصلا تعاني من الركود أو بالأحرى مرحلة من الانكماش الاقتصادي منذ فترة طويلة جداً من بداية 2000 وجاءت

في توقيت أن عجوزات الموازنات أصلاً كانت مرتفعة ومستويات الدين العام كذلك كانت مرتفعة واضطرت عن طريق خطط التحفيز في جميع دول إلى رفع مستوى موازنتها وبالتالي حجم الدين العام عن طريق التمويل بالعجز من 20 % إلى 30% في كثير من الدول الأوربية.

3.2. **السبب الثالث**: الأداء السيئ للاقتصاد اليوناني كان مستمر حتى قبل انضمام اليونان إلى منطقة اليورو حيث لديها مشكلة في السيطرة على النفقات العامة والسيطرة على زيادة الديون وبعضويتها في منطقة اليورو هذا شجع اليونان على المزيد من الاقتراض خاصة من الدول الأوربية الأخرى وبالتالي أصبحت لديها ديون عالية جدا وكثيرة جدا وبات عليها من الصعب تسديدها.

4.2. **السبب الرابع**: صعوبة اقتصاد اليونان في المحافظة على معدلات نمو مرتفعة وبالتالي تحقيق الرفاهية لمواطنيها وبالتالي لمساعدة وتعزيز النمو الاقتصادي سمح للحكومة باقتراض أموالا كثيرة؛ بسبب اعتقاد المستثمرين- خطأ- بأن العملة الأوروبية الموحدة جعلت من الدين اليوناني أو الإسباني آمنا مثل الدين الألماني.

5.2. **السبب الخامس**: عدم وجود آليات لدى منطقة اليورو لمواجهة مثل هذه الأزمات فكان على ألمانيا أن تجري تغييرات في دستورها واتفاقاتها للموافقة على تقديم المساعدة لليونان.

الملاحظ أن اقتصاد دول الاتحاد الأوربي حسب تقرير إحدى الجرائد "نيوزويك" يعاني من اختلالات اقتصادية وقانونية تتمثل في أنه تم توحيد السياسات النقدية دون أن يتم توحيد السياسات المالية سواء بما يتعلق بالموازنة أو حتى النظام الضريبي بمعنى عدم ظهور ولايات متحدة أوربية تعكس هذا التوحد الاقتصادي فحسب روبرت مندل يرى أن هناك أربعة شروط رئيسية للتوحد :

- **الشرط الأول**: أن يكون هناك سهولة في انتقال العمالة ،
- **الشرط الثاني**: سهولة انتقال رؤوس الأموال
- **الشرط الثالث**: آن تكون الدول الموحدة ضمن نطاق اقتصادي واحد كلها في نفس دورة السوق بمعنى لا تكون هناك دولة في حالة انكماش وأخرى في حالة نمو
- **الشرط الرابع**: إن تكون هناك آلية لتوزيع المخاطر بمعنى ان يكون هناك نوع من الآلية نوع من الصندوق لتوزيع التكلفة عن طريق توزيع حصيلة الضرائب.

أما الاختلالات الهيكلية أو القانونية انعدام إطار رقابي للتصرفات الحكومات المحلية للدول الإتحاد الأوربي لأن الاتحاد الأوربي منظمة هجينة لو الدور الكبير في الاتخاذ القرار للأعضاء ولا يوجد مؤسسة فوق حكومية أي ليست هناك سلطة كحالة الولايات المتحدة الأمريكية.

3. **آليات معالجة دول الإتحاد الأوربي للأزمة وما مدى كفاية المساعدات:** تتمثل في:

- محاولة وضع آليات أفضل لمراقبة الاقتصاديات التي هي ضمن منطقة اليورو ومراقبة التقدم المتحقق وخاصة عندما تكون هناك مشاكل مالية، ومحاولة تعزيز هذا النظام وتجديد التعليمات الخاصة بالعجز والديون؛
- تقديم حزم إنقاذ مالية لليونان للتقليل من القلق الفوري الآني فيما يتعلق بالعجز والإفلاس فحسب أحد الخبراء ما هي إلاّ مساعدات لشراء الوقت وذلك ليتسنى لهم دراسة الخيارات المختلفة للمعالجة الأزمة؛
- محاولة تعزيز في الثقة في العملة الأوربية الموحدة عن طريق ثلاثة محاور ترتكز على إعادة رسملة البنوك، وتعزيز صندوق الاستقرار الأوروبي عن طريق زيادة رأسماله بصورة كبيرة، وربما السماح بإعلان إفلاس اليونان بحيث تتم إعادة هيكلة ديونها.
- تعزيز رأسمال البنوك بمليارات اليوروات للتأكيد للأسواق بأن إفلاس اليونان والبرتغال لن يتسبب في أزمات مماثلة في دول منطقة اليورو الأخرى.
- هناك خطة أوروبية تستهدف شطب 50% من ديون اليونان[14] لكن ذلك لن يحدث حتى يتم التأكد من إنشاء حاجز من رأس المال بالبنوك يمنع تأثر البنوك الأوروبية بإفلاس أثينا.
- قيام صندوق النقد الدولي وصندوق الاستقرار الأوروبي بتقديم أقساطا من خطط الإنقاذ المتفق عليها لليونان في الأشهر القادمة لمساعدة الحكومة اليونانية في الاستمرار في تسيير أمورها، لكن هذا الحل سيكون مؤقتا إلى أن يباشر الزعماء الأوروبيون في تعزيز صندوق الاستقرار الأوروبي[15].

4. **رأي الأسواق من مستثمرين ومضاربين في حزم الإنقاذ الأوربية لأزمة الديون اليونانية**[16]:

إن موجة التفاؤل في منطقة اليورو بعد تعهد زعماء أوروبا بتقديم حزمة مساعدات مالية ثانية إلى اليونان، قادت العملة الأوروبية للارتفاع بقوة أمام الدولار الأميركي الذي تراجع بنحو 1,5% أمام اليورو، بحسب بيانات أسعار العملات.

ويعود ذلك إلى الزخم الذي اكتسبته العملة الأوروبية بعد تحسن شهية المستثمرين بالنسبة لمخاطر منطقة اليورو، في أعقاب الإعلان عن نتائج اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي منح حزمة ثانية من المساعدات إلى اليونان، حيث يحظى المستثمرون الأفراد بحصة منها عبر الاكتتابات في سندات يتم طرحها وعليه فإن الدعم الأوروبي قاد إلى تحسن قوي لليورو أمام الدولار، الذي لم ينجح في الخروج عن أدائه الضعيف متأثرا ببياناته السلبية في أميركا، خاصة عند عدم خروج اتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن سقف الدين الأميركي، الأمر الذي قاد إلى انسحاب المستثمرين عن الدولار والاتجاه إلى أسواق الأسهم المنتعشة.

في حين أكد المستثمر الأميركي جورج سوروس أن مستقبل منطقة اليورو سيظل محل شكوك حتى لو

حصلت الدول الأعضاء التي تعاني أزمات مالية وفي مقدمتها اليونان على مساعدات حيث إنه في غياب المؤسسات اللازمة تطرح تساؤلات مهمة عن كيفية التعامل مع الأزمات القادمة[17]. و يرى أن الدول المشاركة في منطقة اليورو أسست بنكا مركزيا مشتركا لكنها رفضت تسليم الحق في فرض الضرائب على مواطنيها لسلطة مشتركة وفق ما نصت عليه معاهدة ماستريخت.

والملاحظ أنه بسبب الأزمة المتعلقة بالديون الأمريكية واليونانية تراجعت ثقة المودعين في الجهاز المصرفي وأسواق المال وحدث هروب للرساميل نحو أسواق منافسة وخاصة وسوق الذهب وأسواق المعاملات قصيرة المدى أي المضاربة على المكشوف وهو ما دفع بسعر الأوقية للارتفاع إلى 1900 دولار للأونصة ثم بعد ذلك تهاوى 1620 دولارا للأونصة بسبب تحسن قيمة الدولار الأمريكي بدافع الحاجة للسيولة.

ثالثا: تأثير أزمة الديون اليونانية "أزمة اليورو-لاند" على الاقتصاد الجزائري :

ساد الخوف عند الكشف عن مؤشرات النمو في منطقة اليورو التي أظهرت زيادة في الناتج الداخلي الخام لم تتعدى[18] 0.2% وهو ما يعني حدوث التباطؤ الاقتصادي الذي سينعكس بشكل إيجابي وسلبي على مردود الاقتصاد الوطني، حيث أن الآثار الناجمة عن هذا التباطؤ سببه أزمة الديون اليونانية وأزمة الديون الأمريكية[19]، حيث أن "إفلاس اليونان سيؤثر سلبا بلا شك على الاقتصاد الوطني مع أن الجزائر بعيدة نسبيا عن منطقة اليورو، إلا أن لديها اتفاقية شراكة مع دول المجموعة الأوروبية، لذلك فأي انعكاس على حجم السيولة للاتحاد سيؤثر على الدول الشريكة الأخرى".

إن أزمة الديون الأمريكية من جهة وأزمة منطقة الأورو من جهة أخرى أو بالأحرى أزمة المديونية اليونانية سيكون لها تأثير سلبي حيث سيخلق أزمة ندرة المنتجات وسيؤدي بالاقتصاد العالمي إلى منحدر خطير في حالة ما إذا لم يتم معالجة الأزمة من جذورها حيث سيحدث ارتفاع رهيب في الأسعار بشكل خيالي، والملاحظ أن الاقتصاد الوطني سيتعرض لضربة حقيقية بسبب خسارة سعر الصرف عند بيع المحروقات بالدولار واقتناء الغذاء بالأورو، ناهيك عن فقدان قيمة السندات المودعة في الخزانة الأمريكية نتيجة ارتفاع سعر الفائدة عن السندات التي تم إصدارها بعد حدوث أزمة الديون الأمريكية، كما أنه من المستحسن القيام بتحويل احتياطي الصرف إلى سندات استثمارية كشراء أسهم الشركات التكنولوجية، شركات صناعة السيارات والطائرات وغيرها؛ حيث أن المستفيد الأول من أزمة الدين في منطقة الأورو والولايات المتحدة ، هم المضاربون.

كما حذر أحد الخبراء من حدوث "تراجع الطلب على النفط من طرف الشركات المضاربة في الأسواق، مما سيؤثر سلبا على الأسعار عموما، والدليل على ذلك انخفاض سعر النفط من 83 دولارا إلى 75 دولارا في ظرف 48

ساعة، ومن المتوقع أن يصل إلى حدود 65 دولارا في ظل استمرار الأزمة"، معتبرا أن "انخفاض النشاط الاقتصادي سينعكس سلبا على الطلب الورقي على النفط مما سيعيق توقعات الدول النفطية، منها الجزائر".

وحسب الخبير بشير مصيطفى، " إن أزمة الديون التي تعرفها اليونان حاليا، لها جانب إيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث:

- ✓ انخفاض قيمة الأورو، معتبرا أن "تراجع معدل صرف الأورو أمام الدولار سيسهل حركة تنقل رؤوس الأموال من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي".
- ✓ أزمة الديون اليونانية لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث انخفاض قيمة الأورو وتراجع معدل صرفه أمام الدولار، مما سيسهل حركة تنقل رؤوس الأموال من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي والتي بلغت حوالي 40 مليار دولار سنويا، ما يمثل نسبة 53 بالمائة[20].

الخلاصــة:

الملاحظ إن سلوك أسواق المال يدفع العالم باتجاه ركود عظيم آخر، بعدما فقدت السلطات المعنية خاصة في أوروبا السيطرة على الأمر لاستعادة السيطرة المفقودة، عليها فعل ذلك من خلال اتخاذ ثلاث الخطوات التالية:

1. يجب على حكومات منطقة اليورو الاتفاق من حيث المبدأ على إنشاء خزينة (وزارة مالية) مشتركة لمنطقة اليورو؛
2. يجب في الوقت ذاته وضع المصارف الرئيسية تحت إشراف البنك المركزي الأوروبي مقابل توفير ضمانات مؤقتة ورؤوس أموال دائمة لها، والسماح لها بالحفاظ على التزاماتها من خطوط ائتمان وقروض، بشرط فرض رقابة حثيثة عليها لتجنب المخاطر التي تحيط بحساباتها؛
3. أن يسمح البنك المركزي لدول منطقة اليورو خاصة إيطاليا وإسبانيا بتمويل نفسها مؤقتا ضمن حدود معينة وبكلفة منخفضة؛ وهو ما يسمح بتهدئة الأسواق ويمنح أوروبا وقتا لتطوير "إستراتيجية نمو" وبدون ذلك ستظل مشكلة الديون قائمة ودون حل.

أما في الجزائر فإن تأثير الأزمة سيكون من خلال زيادة الإنفاق العام بواقع 23 مليار دولار (ما يعادل 25 %) للسنة المالية الجارية، كما نجد أن الحكومة قررت إعفاء واردات البلاد من جميع الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة إلى غاية نهاية العام، بهدف شراء السلم الاجتماعي، باللجوء إلى الاقتطاع المباشرة من صندوق ضبط الموارد، وهو القرار الذي سترتفع كلفته الاقتصادية مع انفجار أزمة الديون الأمريكية والأوروبية التي ستحد من مداخيل الجزائر وستؤدي إلى عجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد التي تتجه نحو 50 مليار دولار نهاية العام الجاري.

وتعتبر الزيادة التي أقرتها الحكومة في حجم الإنفاق العام للسنة الجارية، معتبرة جدا، مما سيدفع إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق ضبط الإيرادات، لتغطية عجز الميزانية المتفاقم من سنة إلى أخرى، غير أن الاستمرار في تغطية العجز عن طريق هذا الصندوق لن يستمر لأزيد من سنة 2014 وهو تاريخ التجفيف الكلي لموارد الصندوق التي كانت تقدر بداية العام الجاري بـ 60 مليار دولار أمريكي (4200 مليار دج)، أو باللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على المواطنين، وهو ما يعتبر تراجعا عن الالتزامات التي اتخذت بداية من العام الجاري لشراء السلم الاجتماعي.

الهوامش والإحالات:

[1] ضياء مجيد الموسوي ، "الأزمة المالية العالمية الراهنة " ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص ص: 4-6؛

[2] يقصد بها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما؛ إما طرح سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا؛

[3] عبد القادر بلطاس، " تداعيات الأزمات المالية أزمة SUB-PRIME ، الجزائر ، دار النشر LEGENDE، 2009، ص 93؛

[4] ناصر غيث ، فانسيا روسي :" أزمة اليونان الاقتصادية " ، " في العمق "،تقديم :على الظفيري، 24.09.2011، قناة الجزيرة، الثامنة مساءاً بالتوقيت الجزائر، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C2C9D5AA-A145-4A2F-AE3C-CB3E5397A92C.htm؛

[5] Ecu: European Currency وهي وحدة حسابية عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات دول الإتحاد؛

[6] مفتاح صالح. "الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي". في: مقدم عبيرات (محرر). اليورو واقتصاديات الدول العربية:الفرص والتحديات ، 18-20 أفريل 2005، الأغواط ، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، 2005، ص 107

[7] شهد النظام النقدي الأوربي خلال 1992-1993 سلسلة من الهجمات المضاربية ضد بعض عملات الدول الأعضاء فمثلاً: في سبتمبر 1992 تعرض كل من لجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية إلى هجوم مضاربي أدى إلى خروج هذه العملات من النظام النقدي الأوربي؛

[8] بسبب تعرض الفرنك الفرنسي إلى هجوم المضاربين مجدداًمما جعل دول الاتحاد توسع هوامش التذبذب.

[9] بول كروغمان."أزمة الديون الأوربية". [على الخط]. 2011.سبتمبر. متاح على ." -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7B8A5A79-9078-42D6-AB22 73D58384A1B1.htm ".(تاريخ الإطلاع أو التحميل: 20.09.2011). ص01؛

[10] PIGS: البرتغال "Portugal"، اسبانيا "Espagne"، ايرلند " Grece " ، ايطاليا "Italie"

[11] التمويل بالعجز هو ان تقوم الدولة بالإنفاق بقدر أكبر مما تحصل عليه من إيرادات عامة، على أن يتم توجيه هذا العجز (الزيادة في الإنفاق العام على الإيرادات العامة) للإنفاق على المشروعات العامة في المجتمع الرأسمالي، مما يؤدي إلى تشغيل عدد كبير من المتعطلين ، وبالتالي إلى زيادة القوة الشرائية في المجتمع بفضل أثر مضاعف الاستثمار ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عامة ، ومن ثم إلى القضاء على الكساد . أما في الدول النامية ، فقد تلجأ الحكومة إلى تمويل برامج التنمية الاقتصادية عن طريق العجز في الموازنة العامة بإصدار السندات الحكومية أي بالتجاء الحكومة إلى الاقتراض من المواطنين ، واستخدام حصيلة القروض في تمويل مشروعات التنمية. لمزيد من التفصيل انظر الموقع التالي: http://www.drdawaba.com/drdawaba//tabid/60/ctl/Details/mid/404/ItemID/131/Default.aspx

[12] البنك المركزي الأوربي http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do? يظهر علاقة اليورو بالدولار في بياته المعروضة

[13] حسن خليل، جواد العنابي:"أبعاد الأزمة اليونانية وأسباب تقاعس الشركاء الأوربيين"، " ما وراء الخبر "، تقديم :ليلي الشايب، 01.03.2010، قناة الجزيرة، التاسعة مساءاً بالتوقيت الجزائر، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ 2878D20C-B9B8-4C2B-B40D-C3F33AC6DAA07.htm؛

[14] بدون كاتب، "الحكومة اليونانية تعلن تدابير اضافية لاستمرار تدفق أموال خطة الإنقاذ"، قناة الجزيرة الفضائية، [على الخط]. 2011. جوان. متاح على ." http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7B8A5A79-9078-42D6-AB22-73D58384A1B1.htm ".(تاريخ الإطلاع أو التحميل: 01.06.2011 على الساعة:09.37 بتوقيت غرينتش). ص01؛

[15] بدون كاتب، "أزمة اليونان تواجه أسابع حاسمة"، قناة الجزيرة الفضائية، [على الخط]. 2010. ماي.متاح على:" http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7B8A5A79-9078-42D6-AB22-73D58384A1B1.htm " . (تاريخ الإطلاع أو التحميل: 01.06.2011 على الساعة:12.37 بتوقيت غرينتش). ص01؛

[16] بـــدون كاتـــب، "أزمـــة أوروبـــا فتيـــل لأزمـــة عالميـــة جديـــدة"، قنـــاة الجزيـــرة الفضـــائية، [علـــى الخـــط]. 2010. مـــاي.متـــاح علـــى.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F23144E-AADF-4C99-9D49-259D7F444883.htm?GoogleStatID=9

[17] جورج سورس هو ر جل أعمال أمريكي من أصل يهودي، ورجل البورصة الأمريكي الذي يعتلي المرتبة 99 في قائمة أغنى رجل في العالم وتزيد ثروته عن 9.0 مليار دولار واستطاع استثمار وعيه الذاتي وتحويله إلى أرقام رابحة في البورصة حتى أطلق عليه أرباب البورصة العالمية لقب (عبقري المضاربة).

[18] البشير مصيطفى، " أزمة اليورو والربيع العربي : فك الخناق عن اقتصاد يتراجع "، قناة الجزيرة الفضائية،[على الخط] .2011 .سبتمبرمتاح على. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F23144E-AADF-4C99-9D49-259D7F444883.htm?GoogleStatID=9 .(تاريخ الإطلاع أو التحميل: 01.10.2011) ؛

[19] سليم عبد الرحمان ،"الجزائر وآليات توظيف الاحتياطي الصرف "، جريدة الخبر الجزائرية ، [على الخط] .2011 .سبتمبرمتاح على . http://www.elkhabar.com/ar/economie/265000.html ، .(تاريخ الإطلاع أو التحميل: 01.10.2011) ؛

[20] ليلي صوايلي، "أزمة الديون وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، جريدة الشروق اليومي، العدد: 798700،[على الخط] .2010. ماي، متاح على http://www.echoroukonline.com/ara/economie/81820.html. " . (تاريخ الإطلاع أو التحميل: 01.10.2011). ص09؛